

زبدة الأصول

[271] هذا كله فيما إذا كان متعلق الحكم في الجزاء قابلاً للتعدد. وأما فيما لا يكون قابلاً لذلك فهو على قسمين: أحدهما: ما يقبل التقييد بالسبب كالخيار، حيث أنه قابل للتقييد بالمجلس والحيوان وما شاكل، ومعنى تقييده بالسبب، هو أن يلاحظ الخيار المستند إلى المجلس فيسقطه أو يصالح عليه ويبقى له الخيار المستند إلى الحيوان على القول بعدم التداخل، وكذا في القتل لأجل حقوق الناس، فلو قتل زيد شخصين، فقتله وإن لم يقبل التعدد إلا أنه قابل للتقييد بالسبب، فلو اسقط ورثة أحد المقتولين حق القود، لم يسقط حق ورثة الآخر. ثانيهما: ما لا يكون قابلاً للتقييد كوجوب القتل الناشئ عن غير حق الناس، كالارتداد ونحوه، فإن حكم الله تعالى لا يمكن العفو عنه. لا أشكال في خروج الثاني عن محل الكلام. ودخول الأول فيه. ويترتب على النزاع في التداخل وعدمه فيه أثر، وهو أنه على فرض القول بعدم التداخل لذى الخيار مثلاً إسقاط الخيار المستند إلى أحد السببين دون الآخر أو المصالحة عليه، فيسقط ويبقى الآخر، وعلى فرض التداخل ليس له ذلك. تداخل المسببات وأما المقام الثاني: وهو تداخل المسببات، فملخص القول فيه أنه بناءً على القول بالتداخل في الأسباب لا مورد لهذا البحث، وأما بناءً على القول بعدم التداخل، والالتزام بتعدد الأمور به، أو أنه على القول بالتداخل لو دل دليل خاص على عدم التداخل في مورد، فهل القاعدة الأولية تقتضي التداخل في المسببات فيكتفى باتيان فرد واحد عن الوجودات المتعددة للمأمور به، كما ورد النص في خصوص الأغسال المتعددة، وأنه يجتزى بغسل واحد عن الجميع، أم تقتضي عدم التداخل، وجهان، أظهرهما الثاني. إذ سقوط التكليفين المتعلقين بفردين من الطبيعة باتيان فرد واحد مما لاوجه له، إلا أن يدل عليه دليل خاص.
